

المحاضرة 02 أسس عمليات الإقراض

الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض :

يقوم المختصون في البنوك بإجراء فحص حول طلبات القروض ، و ذلك من أجل اتخاذ قرار الرفض أو القبول ، و يتم هذا الفحص على أساس اعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للإقراض ، و التي لها علاقة مباشرة بطلبات البحث ، و عادة ما تكون البنوك حريصة و حذرة من عملية منح القروض للعملاء على اختلاف أنواعهم لاختيار أحسنها بغية التقليل من مخاطر عملية منح القروض كخطر عدم الدفع ، الذي يؤثر على مستوى الأرباح و المساهمين فيه و يزعزع ثقة المودعين و يقلقهم على سلامة الأموال ، و سنبرز أهم تلك الاعتبارات كما يلي:

1 - سلامة القروض :

القرض المصرفي هو نتيجة منح الأموال أو قيدها في حساب المقرض (المدين) ، مقابل وعد كتابي بالسداد حسب شروط يتفق عليها ، و لا يمنح البنك القرض إلا عندما يثق من سلامته و قدرة الزبون على الوفاء (الدفع)، و هذا دائما حسب الشروط المتفق عليها.

و مهما بلغت درجة الحرص و الحذر فإن هذا لا يمنع من الوقوع في المخاطر ، حيث أنه في كل قرض قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على السداد ، مما يجعل البنك يتحمل بعض الخسائر ، لذلك يجب على البنك تجنب المخاطر المحتملة لأن خسارته في الإقراض تعني قلة أرباحه.

- **القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية:** فالقروض التي يتم سدادها من عملية إنتاجية بيع بأموال مقترضة تعتبر ذات سيولة ذاتية ، حيث أن القرض يتم سداده بمجرد انتهاء فترة الإنتاج و بيع السلع المنتجة.

- **القروض مقابل أوراق تجارية :** مثل الكمبيالات تتمتع بالسيولة لأن البنك يمكنه إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي ، بشرط مطابقتها للشروط التي يحددها .

- **القروض المضمونة بأوراق مالية :** حيث يمكن بيعها إذا ما تعسر المقرض عن السداد ، و بذلك يضمن البنك الحصول على أمواله.

3 - **التنوع :** عندما ينوع البنك قروضه يجب أن لا يقتصر على نوع معين من المقرضين، في نشاط اقتصادي مماثل و إنما يجب أن توزع القروض على مختلف الصناعات و الأنشطة التجارية المتباينة. و يقصد بالتنوع أيضا عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة ، إذ يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن . و يتميز هذا التنوع الشامل بتقليل المخاطر و تمكين البنك من استعمال الأموال على مدار السنة .

4 - **طبيعة الودائع :** هناك أنواع عديدة من الودائع ، و يعتبر البنك المسؤول عن زرع الثقة في نفوس المودعين، و مسؤولية البنك هنا تجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال.

5 - **القيود القانونية توجيهات البنك المركزي** : توضع في غالب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، ويمكن أن تشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد، و يتم تحديدها على أساس نسبة مؤوية من رأس مال البنك و احتياطياته.

6 - **سياسة مجلس الإدارة** : يقوم مجلس إدارة البنك بتحديد السياسة العامة للإقراض وتحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك و آجال السداد و الضمان الممكن قبوله و سقف القروض ، و سلطة المديرين في منح القروض و أعضاء لجنة القروض و يراقب مجلس الإدارة هذه السياسة ويراجعها عند الاقتضاء.

7 - **الدورات التجارية** : تقوم البنوك بتغيير سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية في فترتي: الانتعاش والكساد ففي فترة الانتعاش (الرخاء) توسع البنوك في منح الائتمان نظرا لتوجه المستثمرين نحو النشاط الاقتصادي و ارتفاع الأرباح ، فكلما زاد النشاط زادت الحاجة للائتمان لتمويل النشاط المتزايد، أما في فترة الكساد حيث تقل الحاجة إلى القروض بشكل واضح نجد لدى البنوك موارد مالية كبيرة و غير مستغلة و لا تحقق منها أي ربح خلال هذه الفترة.

8 - **مصادر الوفاء بالقروض** :

يهتم المقرض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقرض من سداد الدين في الوقت المحدد ، ، و فيما يخص القرض غير المضمون فبالرغم من أن المركز المالي هو الضمان الحقيقي للقرض ، قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز المالي .

و تتلخص مصادر الوفاء بالقروض المضمونة و الغير مضمونة من المقرض فيما يلي :

- تحويل الأصول إلى نقد ، إما ببيع أوراق مالية ، أو أصل من الأصول لسداد قيمة القروض أو تحصيل أوراق قبض و ديون.

- الدخل و زيادة رأس المال و ذلك عن طريق ادخار جزء من الأرباح أو الدخل أو إصدار أسهم جديدة للبيع .

- الاقتراض و ينشأ من حاجة بعض المشاريع الناجحة التي حققت أرباح إلى الاقتراض على الدوام لإتمام المشروع، و دورة الإنتاج و توليد الدخل، و يعرف هذا النوع بقرض مشاركة البنك.

خطوات منح القرض : يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب إنتهاءا بإبلاغ العميل بالقرار (القبول أو الرفض) و التعاقد ، وسنعالج في هذا المطلب بعض من تفاصيل الخطوات التي يمر بها منح قرض في بنك ما :

1 - **البحث عن القرض و جذب العملاء** : حيث تكون المبادرة من البنك في هذه الخطوة ، فيقوم بجذب العملاء و البحث عن طريق تنويع القروض لتسويقها.

2 - **تقديم طلبات الاقتراض** : و تقدم وفق نماذج معدة لهذا الغرض و يجب أن تكون صالحة و جاهزة لإدخالها في الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات ، كما يجب احتواؤها على الشروط اللازمة و استكمالها لكل الوثائق المكونة لملف الطلب.

3 - **الفرز و التصور المبدئي** :

تبدأ عملية الفرز مباشرة بعد تقديم الطلبات للدراسة المبدئية للمقبولة منها و المستوفاة لكل الشروط، بعد ذلك تبدأ عملية التحليل الائتماني و إجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك و سياسة الدولة المتبعة .

4 - **التقييم:** و في هذه الخطوة يتم دراسة مؤشرات مالية و محاسبية و تحليلها و الاستعلام عن مختلف المعلومات الشخصية و المالية للمشروع كما يتم تقييم المرادوية المنتظرة من المشروع و التكاليف المتوقعة و وفقاً لمعايير التقييم المعترف بها من طرف إدارة البنك و الذي يقوم بتقييم للقرض في المستوى الإداري الأعلى.

5 - **التفاوض:** تعتمد هذه الخطوة على البدائل المختلفة الممكنة التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل و ظروفه و احتياجات البنك و ظروفه كذلك، و يتناول التفاوض عادة حجم القرض و مدته و الضمانات ، فالبدائل هي محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس

6 - **اتخاذ القرار و التعاقد:** بعد عملية التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد بدون فرض شروط أخرى ، حيث يكون المستشار القانوني جاهزاً لتوقيع العقد.

7 - **صرف القرض و تنفيذ الالتزام التمويلي و المتابعة:** و هنا يقوم البنك بصرف القرض دفعة واحدة أو على دفعات و يتم ذلك بمتابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية حيث ينبغي على البنك أن يضع نظاماً للمتابعة الدورية للقرض .

8 - **استرداد الأموال (سداد القرض أو تحصيله):** و يتم تحصيل القرض أي استرداد أموال البنك عند تاريخ استحقاق الأصل أو الأقساط بمعنى انقضاء المدة المحددة في القرض.

9. التقييم اللاحق :

وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة أو الموضوعية قد تحققت و تحديد نقاط الضعف لتفاديها مستقبلاً.

10 - بنك المعلومات :

من الضروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات (السابقة الذكر) في بنك المعلومات أي وضعها في الحساب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية ، و وضع الأهداف الأولويات.

و الشكل التالي يوضح باختصار خطوات التي تتبع لمنح القرض :



